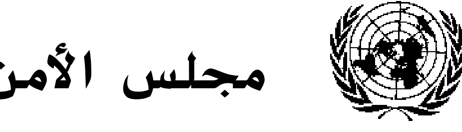
S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/29
3 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH
AND RUSSIAN



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٧٧ التي عقدها مجلس الأمن يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أصدر رئيس مجلس الأمن، البيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في التقرير الجديد للأمين العام المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/456) والمقدم عملا بقرار المجلس ١٠١٩ (١٩٩٥) المتعلق بكرواتيا.

"ويشعر مجلس الأمن ببالغ القلق إزاء تخلف الحكومة الكرواتية عن اتخاذ تدابير كافية لصون حقوق السكان الصرب المحليين وضمان سلامتهم ورفاههم. ويشعر المجلس ببالغ القلق أيضا إزاء تخلف حكومة كرواتيا عن تهيئة الظروف المناسبة، بما في ذلك الإجراءات المرضية، التي تسهل عودة جميع الصرب الكرواتيين الراغبين في ذلك. والمجلس يشجب بقوة هذا التخلف عن اتخاذ إجراءات.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الحكومة الكرواتية بدأت تتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وأنها تنظر في إمكانية القيام بمبادرات شتى لحماية حقوق الأقليات. ومع ذلك، يشدد المجلس على أنه يتعين على الحكومة الكرواتية أن تبذل جهودا حازمة ومستمرة لضمان احترام حقوق الصرب الكرواتيين وحمايتها، والنص على صونها في الإطار القانوني والدستوري لجمهورية كرواتيا، بما في ذلك عن طريق إعادة تنشيط المواد ذات الصلة بالموضوع من قانونها الدستوري. ويذكر المجلس الحكومة الكرواتية بأن التزامها بتعزيز احترام تلك الحقوق وحمايتها لا يمكن أن يكون مشروطا بعوامل أخرى، بما في ذلك المفاوضات السياسية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

"ويتوقع مجلس الأمن أن تقوم الحكومة الكرواتية على الفور باتخاذ خطوات من أجل الاستجابة للطلبات الواردة في قراره ١٠١٩ (١٩٩٥) وفي بياناته المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/2)، و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/8) و ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/PRST/1996/26).

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أنه يتعين على جميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية المنشأة عملا بقراره ٨٢٧ (١٩٩٣) ومع أجهزتها. ويلاحظ تعاون الحكومة الكرواتية حتى الآن مع المحكمة الدولية، ويذكر الحكومة الكرواتية بالتزاماتها بتنفيذ أوامر القبض المتعلقة بأي شخص على أراضيها توجه له المحكمة لائحة اتهام. ويدعو المجلس الحكومة الكرواتية إلى أن تستخدم ما لديها من تأثير لدى القيادة الكرواتية البوسنية لضمان تعاونها مع المحكمة، في ظل الاحترام الواجب لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

"وسيواصل مجلس الأمن متابعة هذه المسألة عن كثب. ويطلب إلى الأمين العام أن يطلعه بانتظام على التدابير التي تتخذها الحكومة الكرواتية في ضوء هذا البيان، وأن يقدم تقريرا في وقت لا يتجاوز بأية حال ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦".
